السنة الرابعة والعشرون/ العدد 89/ شهر حزيران / سنة تاريخ قبول النشر/2026/4/26

https://doi.org/10.31272/ijes.v24i89.1483

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE : 2791-092X Arcif : 0.375

Good Governance in Reforming the Iraqi-Syrian Trade Balance for the Period (2003-2023)

الرشادة في إصلاح الميزان التجاري العراقي السوري للمدة [2003_2023]

م.م. سارة عبد الرضا سلمان
SARAH ABDUL RIDHA SALMAN
sara.AbdulRedha@uomustansiriyah.edu.iq
كلية لإدارة والاقتصاد- جامعة المستنصرية

Abstract

This research aims to analyze the structural imbalances in the Iraqi-Syrian trade balance and evaluate the role of governance principles in addressing these imbalances. The study adopts an inductive approach and analytical methodology to examine the bilateral trade relationship between the two countries during the period (2003-2023). The research findings reveal a persistent and structural deficit in the trade balance, primarily attributed to the narrow export base of the Iraqi non-oil economy, which relies heavily on primary commodities with low value-added, alongside the political and economic instability that Iraq has experienced since 2003. The study also highlights the critical role of applying good governance principles — including transparency, accountability, and institutional reform — in addressing the structural imbalances of the trade balance. The research recommends diversifying the Iraqi economy, supporting national industries, developing border crossings, and adopting rational trade policies to reduce the chronic trade deficit with Syria.

Keywords: Trade Balance, Governance, Iraqi-Syrian Trade, Trade Deficit, Economic Rationality.

المستخلص

هدف هذا البحث إلى تحليل الاختلالات الهيكلية في الميزان التجاري العراقي مع سوريا وتقييم دور مبادئ الحوكمة الرشيدة في معالجة هذه الاختلالات خلال المدة (2003-2023)ويعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والأسلوب التحليلي لدراسة العلاقات التجارية الثنائية بين البلدين .توصل البحث إلى وجود عجز هيكلي ومستمر في الميزان التجاري يعود في أساسه إلى ضعف القاعدة التصديرية للاقتصاد العراقي خارج قطاع النفط واعتمادها على المواد الأولية ذات القيمة المضافة المنخفضة، فضلاً عن الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة التي مر بها العراق منذ عام2003كما أبرز البحث أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة من خلال الشفافية والمساءلة والإصلاح المؤسسي في معالجة الاختلالات الهيكلية للميزان التجاري .أوصى البحث بتنويع

الاقتصاد العراقي ودعم الصناعة الوطنية وتطوير المعابر الحدودية واتباع سياسات تجارية رشيدة للحد من العجز التجاري المزمن مع سوريا.

الكلمات الرئيسية: الميزان التجاري، الحوكمة الرشيدة، التجارة العراقية السورية، العجز التجاري، الرشادة الاقتصادية.

المقدمة

اتجه العراق بشكل مستمر نحو الاستيراد من الخارج لسد النقص المستمر في أغلب السلع والمنتجات المحلية دون تنمية الصادرات، وكذلك نجد أن صادرات أغلب البلدان تتكون من السلع المصنعة والتي يفتقر إليها العراق، إذ تكون صادراته من السلع الأولية مما أسهم في تدهور شروط التبادل التجاري، والتي بدورها انعكست على حالة ميزان مدفوعات العراق وبالخصوص الميزان التجاري العراقي بزيادة العجز فيه وزيادة استيراداته من الخارج .وتعتبر التجارة الخارجية معياراً مهماً لتطور وتوازن أي دولة ومدى قدرتها الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي .إن العلاقات التجارية مع دول الجوار تعتبر ذات أهمية في تحليل التجارة الخارجية، وكذلك لها أهمية نسبية في التوزيع الجغرافي لتجارة العراق مع بلدان العالم، حيث نجد أن قطاع التجارة الخارجية وخصوصاً في جانب الاستيرادات يسجل قيماً مرتفعة وخاصة في السلع الغذائية وغير الغذائية .لذلك توجب إيجاد أهم السبل والطرق الرشيدة من أجل تقليل الاستيرادات وزيادة الصادرات وبالتالي تقليل عجز الميزان التجاري العراقي.

1- منهجية البحث

اولاً: مشكلة البحث: يتمثل العجز التجاري العراقي مع دول الجوار ظاهرة هيكلية مزمنة تعود إلى ضعف القاعدة الإنتاجية وعدم تنوع الصادرات العراقية خارج قطاع النفط الخام .ويتمحور البحث حول دراسة العلاقات التجارية الثنائية بين العراق وسوريا كنموذج يمثل التجارة البينية مع دول الجوار العربي، حيث تكتسب هذه العلاقة أهمية خاصة لعدة أسباب :القرب الجغرافي بين البلدين الذي يقلل تكاليف النقل والتبادل التجاري، والروابط التاريخية والاقتصادية المشتركة، فضلاً عن كون سوريا تمثل أحد الأسواق الرئيسية للصادرات العراقية غير النفطية في المنطقة .ورغم أن حجم التبادل التجاري مع سوريا قد لا يكون الأكبر مقارنة بتركيا وإيران، إلا أن دراسة هذه العلاقة تكشف عن أنماط هيكلية في أداء الميزان التجاري العراقي تعكس اختلالات أوسع في الاقتصاد الوطني .ومن هنا تتمثل مشكلة البحث في تساؤل رئيسي مفاده :ما هي السبل الرشيدة الكفيلة بإصلاح العجز الهيكلي في الميزان التجاري العراقي السوري للمدة (2003 – 2023).

ثانياً :فرضية البحث:" إن تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة) الشفافية، المساءلة، سيادة القانون، الكفاءة المؤسسية (في إدارة السياسات التجارية يسهم في تحسين هيكل الميزان التجاري العراقي مع سوريا وتقليل العجز فيه من خلال تعزيز القدرة التنافسية للصادرات العراقية وترشيد الاستيرادات.

ثالثاً: هدف البحث: يهدف البحث إلى دراسة واقع الميزان التجاري العراقي مع سوريا للمدة (2003-2023)، وتحليل أسباب العجز الهيكلي فيه، وتقييم أثر تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة في معالجة هذا العجز ووضع التوصيات المناسبة لتحسين وضع الميزان التجاري.

رابعاً: اهمية البحث : تكمن أهمية البحث في كونه يتناول موضوعاً اقتصادياً حيوياً يرتبط بأمن العراق الغذائي والتجاري ويسهم في تقديم رؤية تحليلية شاملة للعلاقات التجارية العراقية

السورية، فضلاً عن تقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق لمعالجة العجز الهيكلي في الميزان التجاري، مما يجعله مرجعاً مفيداً لصناع القرار والباحثين في مجال الاقتصاد.

خامساً: منهج البحث : اعتمد البحث المنهج الاستقرائي والأسلوب التحليلي لإثبات صحة الفرضية، وذلك من خلال جمع البيانات الإحصائية من الجهاز المركزي للإحصاء في العراق وتحليلها كمياً واقتصادياً لمعرفة اتجاهات الصادرات والاستيرادات بين البلدين.

سادساً: الاطار الزماني والمكاني

الحدود الزمانية: اقتصر البحث على دراسة واقع الميزان التجاري العراقي خلال المدة (2003-2023)

الحدود المكانية: تم اختيار دولتين هما العراق وسوريا، وتم اختيار دولة سوريا كون حدودها أقرب للعراق ولكون أغلب المبادلات التجارية تتم فيما بينهما، ولأن هذه العلاقة تمثل نموذجاً للتداخل التجاري العربي-العربي الذي يعاني من الاختلالات الهيكلية ذاتها.

سابعاً: هيكلية البحث: تم تقسيم البحث إلى محورين رئيسيين :المحور الأول) الجانب النظري (ويتضمن مفهوم وأهمية وسبل الحوكمة الرشيدة ومفهوم وتقسيمات ميزان المدفوعات والدراسات السابقة .المحور الثاني) الجانب التطبيقي (ويتضمن التحليل الاقتصادي للعلاقة بين الحوكمة الرشيدة والميزان التجاري العراقي السوري والسبل الرشيدة لتقليل العجز التجاري ثم الاستنتاجات والتوصيات والمصادر.

الدراسات السابقة

1. دراسة جبار عبد جليل :(2018) بعنوان" تحليل تجارة العراق الخارجية) غير النفطية (مع دول الجوار للمدة "(2003-2015) ، نشرت في مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل . تناولت الدراسة تحليل هيكل التجارة الخارجية العراقية مع دول الجوار وأظهرت أن العراق يعاني من عجز تجاري مزمن نتيجة ضعف القاعدة الإنتاجية .وتختلف دراستنا الحالية عنها في كونها تركز على العلاقة مع سوريا فقط وتستند إلى مدة زمنية أطول (2003-2023) مع ربط التحليل بمبادئ الحوكمة الرشيدة.

2. دراسة بثينة حسيب سلمان :(2016) بعنوان" سياسات التجارة الخارجية للعراق بعد 2003 وآفاقها المستقبلية "، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصريه .ركزت على السياسات التجارية العراقية بعد التغيير وأثرها على الميزان التجاري .وتتميز دراستنا عنها بالتركيز على الجانب الثنائي مع سوريا وتقديم مقترحات عملية مبنية على مبادئ الحوكمة الرشيدة.

3. دراسة بوشعالة مليكة :(2021) بعنوان" أثر تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري)دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة "(1990-2019 ، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي .تناولت العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري، وتختلف عن دراستنا في كونها ركزت على سعر الصرف كمتغير مستقل بينما تركز دراستنا على متغيرات الحوكمة الرشيدة.

المحور الأول :الجانب النظري

مفهوم الحوكمة الرشيدة وأهميتها وسبلها

أولاً :مفهوم الحوكمة الرشيدة (الرشادة): شاع استخدام مصطلح الحوكمة الرشيدة (Governance)مع بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين من قبل المنظمات الدولية كمنهج لتحقيق التنمية في الدول النامية، إذ عرّف البنك الدولي الحوكمة الرشيدة بأنها" الطريقة

التي يتم من خلالها مباشرة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة (البابلي، 2018) وقد عرّفها المفكر كويمان (Kooiman) بأنها" الأفعال التي يقوم بها الاجتماعيون والسياسيون والإداريون والتي يمكن اعتبارها مجهودات هادفة لتوجيه ومراقبة وإدارة القطاعات العامة والخاصة (يخلف، 2010: 145) ويقصد بالرشادة الاقتصادية بشكل أساسي محاولة تعظيم المنفعة الذاتية باستخدام الموارد الاقتصادية المحدودة والنادرة نسبياً، حيث يدور علم الاقتصاد حول كيفية تعظيم الإشباع من الحاجات غير المحدودة باستخدام قدر محدود من الموارد، ولذلك لا بد أن يتصف الفرد أو المجتمع بالرشادة الاقتصادية (اقتصاد العرب، 2020).

ثانياً :خصائص الحوكمة الرشيدة: تسعى الحوكمة الرشيدة إلى خلق بيئة إدارية واقتصادية ترتكز على عدة خصائص أساسية أبرزها :المشاركة التي تضمن حق المواطنين في اتخاذ القرارات، والشفافية التي تضمن سلاسة الرقابة وترسيخ الثقة بين مؤسسات الدولة والمجتمع، والمساءلة التي تجعل متخذي القرارات مسئولين أمام الجمهور عن تلك القرارات، فضلاً عن سيادة حكم القانون والعدالة والمساواة والكفاءة والفعالية في الأداء المؤسسي (قميني، 2015)

ثالثاً :أبعاد الحوكمة الرشيدة وارتباطها بالتجارة الخارجية: يمكن تحديد ثلاثة أبعاد رئيسية للحوكمة الرشيدة ترتبط بشكل مباشر بأداء التجارة الخارجية :البعد السياسي الذي يشمل ضرورة تفعيل الديمقراطية وسيادة القانون مما يخلق بيئة جاذبة للاستثمار والتبادل التجاري، والبعد الإداري الذي يتضمن كفاءة الجهاز البيروقراطي في تسهيل الإجراءات الجمركية والتجارية، والبعد الاقتصادي الذي يرتبط بأساليب اتخاذ القرار الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى وطبيعة السياسات التجارية المتبعة (أمنصوران، 2006)

رابعاً :سبل تحقيق الحوكمة الرشيدة في مجال التجارة الخارجية: تتحقق الحوكمة الرشيدة في مجال التجارة الخارجية من خلال آليتين أساسيتين :الأولى مكافحة الفساد في الإدارة العامة والقطاع الجمركي من خلال وضع مقاييس تنظيمية وتقوية الشفافية، والثانية تبني سياسات تجارية رشيدة قائمة على حكم القانون والمنافسة العادلة وتيسير الإجراءات التجارية عبر الحدود (هيئة مكافحة الفساد، 2020)

المحور الثاني: مفهوم وتقسيمات ميزان المدفوعات

أولاً :تعريف الميزان التجاري: يعبر الميزان التجاري عن الفرق بين قيمة صادرات الدولة واستيراداتها من السلع المنظورة)المادية(فقط، أي السلع التي تمر عبر الحدود الكمركية .فإذا كانت قيمة الصادرات السلعية أكبر من قيمة الاستيرادات السلعية في وقت معين يكون هناك فائض في الميزان التجاري، وإذا حدث العكس يكون هناك عجز فيه .ويجب التمييز بين الميزان التجاري والحساب الجاري، فالميزان التجاري يشمل السلع المنظورة فقط) الصادرات والاستيرادات السلعية)، أما الحساب الجاري فيشمل بالإضافة إلى الميزان التجاري كلاً من التجارة غير المنظورة)الخدمات كالنقل والتأمين والسياحة(والدخل الأولي)العوائد والرواتب(والتحويلات الجارية) (حسام وآخرون، 2020). المعادلة:

الميزان التجاري = الصادرات السلعية - الاستيرادات السلعية

ثانياً :مكونات ميزان المدفوعات: يتكون ميزان المدفوعات من عدة حسابات رئيسية هي:

(1) الحساب الجاري ويضم الميزان التجاري)التجارة المنظورة(وحساب الخدمات)التجارة غير المنظورة (وحساب الدخل الأولي وحساب التحويلات الجارية.

(2) حساب رأس المال والعمليات المالية.
(3) حساب الأخطاء والسهوات.

ثالثاً :العوامل المؤثرة في الميزان التجاري: يتأثر الميزان التجاري بالعديد من العوامل أهمها : التضخم إذ يؤدي إلى ارتفاع الأسعار الداخلية مما يجعل السلع الأجنبية أكثر جاذبية، ومعدل نمو الناتج المحلي الذي يعكس حجم الاقتصاد وقدرته على تلبية الطلب المحلي، وسعر صرف العملة المحلية الذي يؤثر على تنافسية الصادرات، وتكلفة الإنتاج ومدى توافر المواد الخام، وأسعار السلع العالمية، وحجم الاحتياطي النقدي الأجنبي، والسياسات التجارية والجمركية المتبعة (كياس، 2020).

المحور الثالث: تحليل هيكل التجارة الخارجية والتبادل التجاري بين العراق وسوريا

أولاً: سمات وواقع الاقتصاد العراقي: يتميز الاقتصاد العراقي بعدد من السمات الهيكلية التي انعكست سلباً على أداء ميزانه التجاري مع سوريا، ويمكن تلخيص أبرز هذه السمات في الآتي:

1. الاعتماد الكلي على النفط :يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل أساسي على العائدات النفطية التي تشكل أكثر من 90% من الإيرادات العامة، مما يجعله اقتصاداً ريعياً وحيد الجانب(شبيب،2021)
2. ضعف القاعدة الإنتاجية :تدهورت البنية التحتية الصناعية والزراعية نتيجة الحروب المتعاقبة والحصار الاقتصادي، مما أدى إلى ضعف القدرة الإنتاجية وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي.
3. هيمنة القطاع العام :يهيمن القطاع العام على معظم النشاطات الاقتصادية مع ضعف إسهام القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.
4. استفحال الفساد :يعاني العراق من مستويات مرتفعة من الفساد المالي والإداري، مما أدى إلى ضعف ثقة المستثمرين وتسرب الموارد المالية.
5. ضعف السياسات التجارية :أدى قانون تحرير التجارة رقم 54 لسنة 2004 إلى إلغاء الرسوم الجمركية وفتح السوق أمام الاستيرادات دون حماية كافية للمنتج الوطني.

ثانياً: تحليل هيكل الصادرات العراقية غير النفطية إلى سوريا: تعتبر الصادرات السلعية ضرورية ومهمة لرسم السياسة الاقتصادية كونها تُعدّ أحد أهم مصادر الدخل الأجنبي إذ إنها تقلل من الضغط الحاصل على ميزان المدفوعات وتخلق فرصاً جديدة للعمل. وتعتبر العلاقات الاقتصادية العراقية السورية ذات أهمية كبيرة وذات خصوصية عالية كون سوريا بلد عربي وكون أرضها سهلة التجارة والموقع الجغرافي الذي تتمتع به، كل هذا أسهم في تطوير العلاقات التجارية بين البلدين بأسلوب يقلل من تكاليف النقل وزيادة حجم التبادل الاقتصادي والتجاري. وقد بلغت صادرات العراق اتجاه دول الجوار مبلغ قيمته 29.65 مليون دينار عام 2003 وكانت حصة سوريا منها 16.4 مليون بنسبة 55.9% من إجمالي صادرات العراق غير النفطية من تلك البلدان .وقد أدت الحرب العراقية عام 2003 وسقوط النظام إلى تراجع في إجمالي صادرات العراق بسبب ما تعرضت له المصانع والمعامل من سلب ونهب وانعدام الكهرباء، إذ بلغت صادرات العراق اتجاه دول الجوار عام 2004 ما قيمته 21.11 مليون دينار وبنسبة نمو سالبة بلغت .(28.80%-) واستمرت قيمة تلك الصادرات بالتذبذب حتى سجلت عام 2012 أعلى قيمة لها حيث بلغت 308260.4 مليون دينار وبمعدل نمو بلغ .28.9% ثم شهدت إجمالي قيم الصادرات العراقية من بلدان الجوار انخفاضاً مستمراً يرافقه تراجع في معدلات النمو حتى سنة 2015 التي سجلت أدنى قيمة لها البالغة 9226.1 مليون دينار .ثم أخذت الصادرات

بالارتفاع من جديد ابتداءً من عام 2017 وبلغت أعلى قيمة لها عام 2020 حيث بلغت 4628969مليون دينار. والجدول التالي يوضح إجمالي الصادرات العراقية غير النفطية لبلدان الجوار والصادرات العراقية باتجاه دولة سوريا للمدة:(2020-2003)

جدول(1)إجمالي الصادرات العراقية غير النفطية لبلدان الجوار والصادرات إلى سوريا للمدة (2020-2003) مليون دينار

السنة	إجمالي الصادرات لدول الجوار	الصادرات إلى سوريا	النسبة%
2003	29.35	16.4	55.9
2004	21.11	7.11	33.7
2005	177.43	122.9	69.3
2006	39.19	20.5	52.3
2007	129,831.9	68,011.9	52.4
2008	194,789.48	136,823.4	70.2
2009	155,588.9	103,197.0	66.3
2010	213,816.2	115,033.8	53.8
2011	239,052.1	124,784.4	52.2
2012	308,260.4	113,804.7	36.9
2013	202,496.9	60,518.0	29.9
2014	76,306.3	39,498.1	51.8
2015	9,226.1	2,438.8	26.4
2016	108,301.1	38,904.3	35.9
2017	348,697.3	156,913.8	45.0
2018	1,212,045.6	821,795.9	67.8
2019	3,859,184.1	1,194,347.0	30.9
2020	4,628,969.0	1,535,599.8	33.2

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء إحصائيات التجارة الخارجية للسنوات(2020-2003) .

ثالثاً: تحليل استيرادات العراق من دولة سوريا: تعتبر الاستيرادات الركن الثاني من أركان الميزان التجاري وهي تعبر عن مدى اعتماد البلد على الأسواق الخارجية .فحسب جدول رقم (2)نلاحظ أن حجم الاستيرادات من سوريا كان في وتيرة متزايدة خلال المدة (2020-2003)حيث بلغت إجمالي الاستيرادات العراقية من بلدان الجوار عام 2003 ما قيمته 30.24 مليون دينار بلغت منها الاستيرادات السورية 2.1 مليون دينار وبنسبة .6.9% ثم أخذ السوق العراقي بالتقدم لاستقبال الاستيرادات من الدول المجاورة حيث بلغت قيمتها 4312.5 مليون دينار عام 2004 بلغت قيمة الاستيرادات السورية منها 234.1 مليون وبنسبة5.4% ونتيجة لسياسة الانفتاح وإغراق السوق المحلية بسلع تفتقر إليها نتيجة الأوضاع الاقتصادية التي سبقت الحرب من الحصار الاقتصادي وتعطل المعامل والمصانع وعدم تلبية الطلب المحلي من السلع الأساسية وأهمها السلع الغذائية ارتفعت إجمالي قيمة الاستيرادات العراقية من دول الجوار ارتفاعاً كبيراً .وشهدت استيرادات العراق من سوريا تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات الدراسة إذ بلغت أعلى قيمة لها عام 2017 بمبلغ 2484977.6مليون دينار وبنسبة بلغت 72.1% من إجمالي الاستيرادات وذلك بسبب إعادة فتح المعابر الحدودية بين البلدين بعد انتصار العراق وسوريا على تنظيم داعش الإرهابي، فيما انخفضت هذه القيمة في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد 19-وقيود الإغلاق.

جدول :(2) إجمالي الاستيرادات العراقية من بلدان الجوار والاستيرادات من سوريا للمدة) (2020-2003) مليون دينار

السنة	إجمالي الاستيرادات من دول الجوار	الاستيرادات من سوريا	النسبة%
2003	30.24	2.1	6.9
2004	4,312.5	234.1	5.4
2005	1,204,293.5	237,384.4	19.7
2006	2,168,386.8	140,210.4	6.5
2007	113,648.7	17,896.5	15.7
2008	483,938.2	85,198.0	17.6
2009	942,903.5	193,165.0	20.5
2010	2,406,826.7	365,408.5	15.2
2011	3,862,774.6	738,376.9	19.1
2012	2,010,600.1	328,728.0	16.3
2013	2,471,034.8	264,399.6	10.7
2014	2,072,260.3	82,939.4	4.0
2015	1,353,966.2	6,518.9	0.5
2016	5,500,171.2	226,481.6	4.1
2017	3,448,237.6	2,484,977.6	72.1
2018	4,047,911.3	268,353.3	6.6

2019	8,139,275.3	2,152,397.6	26.5
2020	3,064,061.9	1,653,299.9	54.0

المصدر :جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصائيات التجارة الخارجية للسنوات(2003-2020) .

رابعاً: تحليل الميزان التجاري العراقي مع دولة سوريا: كما ذكرنا سابقاً فإن الميزان التجاري يعتبر من أهم وأبرز المؤشرات الاقتصادية في اقتصاد أي دولة ويعتبر الميزان التجاري في حالة عجز عندما يصبح حجم الصادرات أقل من حجم الاستيرادات. نلاحظ من خلال الجدول رقم(3) أن الميزان التجاري العراقي في حالة عجز مستمر منذ عام 2003 مع سوريا باستثناء سنوات 2007 و 2008و 2018التي شهدت فائضاً في الميزان التجاري .وقد تزايد هذا العجز بشكل متسارع في السنوات الأخيرة نتيجة اتساع الفجوة بين الصادرات والاستيرادات .فقد بلغ العجز ذروته عام 2017بمقدار (2328063.8-) مليون دينار نتيجة الإغلاق الكامل للمعابر الحدودية ما أدى إلى توقف الصادرات العراقية تقريباً في حين استمرت الاستيرادات السورية.

جدول :(3) الميزان التجاري العراقي مع دولة سوريا للمدة (2003-2020) مليون دينار

السنة	الصادرات إلى سوريا	الاستيرادات من سوريا	الميزان التجاري
2003	16.4	2.1	14.3
2004	7.11	234.1	-227.0
2005	122.9	237,384.4	-237,261.5
2006	20.5	140,210.4	-140,189.9
2007	68,011.9	17,896.5	50,115.4
2008	136,823.4	85,198.0	51,625.4
2009	103,197.0	193,165.0	-89,968.0
2010	115,033.8	365,408.5	-250,374.7
2011	124,784.4	738,376.9	-613,592.5
2012	113,804.7	328,728.0	-214,923.3
2013	60,518.0	264,399.6	-203,881.6
2014	39,498.1	82,939.4	-43,441.3
2015	2,438.8	6,518.9	-4,080.1
2016	38,904.3	226,481.6	-187,577.3
2017	156,913.8	2,484,977.6	-2,328,063.8
2018	821,795.9	268,353.3	553,442.6
2019	1,194,347.0	2,152,397.6	-958,050.6
2020	1,535,599.8	1,653,299.9	-117,700.1

المصدر :من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدولين (1) و(2).

ويمكن إرجاع سبب العجز المستمر في الميزان التجاري العراقي مع سوريا إلى جملة من الأسباب :

1. تعثر الصناعة العراقية :فقد أتت الأوضاع التي مر بها العراق إلى تعطل أكثر من 5000 معملاً وشركة مما انعكس سلباً على حجم الصادرات العراقية، مع إهمال مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية وتحويلها إلى أراضي سكنية وتراجع الدعم الحكومي وعدم حماية المنتج المحلي.
2. عدم كفاءة الصادرات العراقية :كونها تقتصر بشكل أساسي على المواد الخام والأولية كالتمر والمواد المعدنية والتي لا تحتاج إلى مهارة كبيرة.
3. قانون تحرير التجارة رقم 54 لسنة :2004 الذي بموجب المادة (1) تم تعليق جميع الرسوم الجمركية، وبموجب المادة(2) لا يسمح بتصدير قائمة طويلة من المنتجات الزراعية والصناعية (سلمان، 2016)
4. ضعف الجهاز الإنتاجي :وعدم كفاية الإنتاج المحلي خصوصاً الصناعي لسد العجز في السوق المحلية مما ولّد زيادة في الطلب على السلع المستوردة.
5. غياب الحوكمة الرشيدة :في إدارة الملف التجاري حيث يغيب التخطيط الاستراتيجي المتكامل للسياسات التجارية ولا توجد آليات فعالة للمساءلة والرقابة على أداء قطاع التجارة الخارجية.

خامساً: السبل الرشيدة لتقليل العجز التجاري: تبين من خلال العرض السابق أن الميزان التجاري العراقي في حالة عجز تجاري مستمر مما استوجب اتخاذ حزمة من الإجراءات الرشيدة للتخفيف من ذلك العجز تتمثل بالآتي:

1. وضع سياسة واضحة لدعم الصناعة الوطنية وتحفيزها وزيادة الصادرات وتنويعها من خلال تخفيض كلف الإنتاج المتعلقة بأسعار الطاقة وأجور النقل لزيادة تنافسيتها محلياً وخارجياً، بالإضافة إلى تحسين جودة شبكة النقل العام في المحافظات.
2. وضع سياسة لإحلال الاستيرادات بالمنتجات الوطنية خصوصاً أن هنالك كثيراً من السلع تظهر في سجل الاستيرادات يمكن إنتاجها محلياً من خلال اتباع سياسة جمركية ناجحة وإلغاء قانون 54 وتشجيع القطاع الزراعي والصناعي وحث المجتمع على الإنتاج.
3. العمل على توسيع قاعدة القطاعات التصديرية بدلاً من التركيز فقط على تصدير النفط الخام، وذلك من خلال تنمية الصناعات التحويلية التي تستفيد من المواد الأولية المتوفرة محلياً.
4. توسيع عمل القطاع الصناعي والقطاعات الخدمية الأخرى والاهتمام بتدريب وتأهيل الكوادر البشرية العاملة في هذه القطاعات لرفع كفاءتها الإنتاجية.
5. تحسين شروط التبادل التجاري والعمل على زيادة فاعليته بين البلدين من خلال دعم إنتاج المواد الأولية وتبادل الخبرات العلمية والتكنولوجية.
6. تطوير وتأهيل المعابر الحدودية بين البلدين لتسهيل حركة الترانزيت وعمليات التبادل التجاري وتبسيط الإجراءات الجمركية.
7. تطوير غرف التجارة المشتركة بين العراق وسوريا من أجل تسهيل وصول المنتجات العراقية إلى سوريا وبالتالي زيادة صادرات العراق باتجاه سوريا.
8. تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة في إدارة قطاع التجارة الخارجية من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات التجارية ومكافحة الفساد في الإدارة الجمركية.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً :الاستنتاجات

1. يعاني الميزان التجاري العراقي مع سوريا من عجز هيكلي مزمن منذ عام 2003 يعود في جوهره إلى ضعف القاعدة الإنتاجية وعدم تنوع الصادرات العراقية خارج قطاع النفط الخام واعتمادها على المواد الأولية ذات القيمة المضافة المنخفضة، مما يتناسب مع الفرضية القائلة بأن ضعف الحوكمة الرشيدة أدى إلى استمرار العجز التجاري.
2. تُظهر البيانات الإحصائية أن العلاقات التجارية العراقية السورية ذات طابع تنافسي حيث تسعى سوريا لتصدير منتجاتها المتنوعة إلى السوق العراقي بينما تقتصر الصادرات العراقية على مواد أولية محدودة كالتمر والمواد المعدنية، وهو ما يؤكد وجود خلل في هيكل التبادل التجاري بين البلدين.
3. أدى غياب الحوكمة الرشيدة في إدارة الملف التجاري العراقي، وخصوصاً سياسة تحرير التجارة غير المنضبطة المتمثلة بقانون 54 لسنة2004 ، إلى فتح السوق العراقي أمام الاستيرادات دون حماية كافية للمنتج الوطني مما عمّق العجز في الميزان التجاري.
4. تأثر الميزان التجاري العراقي السوري بشكل مباشر بالأحداث السياسية والأمنية في البلدين، حيث أدت إغلاقات المعابر الحدودية في سنوات 2015-2017 إلى تراجع كبير في حجم التبادل التجاري بين البلدين.
5. تمثل الفترة (2007-2008) والفترة (2018) حالات استثنائية سجلت فيها فائضاً في الميزان التجاري، إلا أن هذا الفائض جاء نتيجة ظروف استثنائية) ارتفاع أسعار النفط وإعادة فتح المعابر (وليس نتيجة تحسن هيكلي في الاقتصاد العراقي.
6. أن تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة من خلال الشفافية والمساءلة وكفاءة الأداء المؤسسي. يُعدّ عاملاً حاسماً في معالجة الاختلالات الهيكلية للميزان التجاري العراقي السوري وتقليل العجز فيه.

7. أن تنويع القاعدة الاقتصادية والانتقال من الاقتصاد الريعي أحادي الجانب إلى اقتصاد متنوع يعتمد على القطاعات الإنتاجية المتعددة يُعدّ شرطاً أساسياً لتحقيق استقرار الميزان التجاري العراقي على المدى البعيد.

ثانياً :التوصيات

1. ضرورة متابعة العوامل التي سببت العجز المستمر في الميزان التجاري وأهمها تقليل الاستيرادات غير الضرورية وتنويع وتطوير الصادرات.
2. اتباع سبل رشيدة لتجنب العجز التجاري وذلك بتنويع الاقتصاد العراقي من خلال تطوير القطاع الصناعي والزراعي.
3. تطوير وتنويع الهيكل الإنتاجي عن طريق إنشاء قطاعات جديدة تكون مولدة للدخل مما يخفف من الاعتماد الكلي على القطاع النفطي.
4. تنويع مصادر الإيرادات وإيجاد بدائل تساعد على التقليل من الاعتماد على النفط وما يرافقه من تقلبات في الأسعار، وأهم البدائل التي يمكن اتباعها هي تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى ومنها قطاع الصناعة.
5. توحيد السياسات الاقتصادية الكلية والمتمثلة بالسياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة التجارية لدفع النشاط الاقتصادي.
6. إلغاء قانون تحرير التجارة رقم 54 لسنة 2004 أو تعديله بما يتناسب مع مصلحة الاقتصاد الوطني ووضع رسوم جمركية تحمي المنتج المحلي وتشجع الصادرات.
7. تعزيز آليات الحوكمة الرشيدة في المؤسسات التجارية والجمركية من خلال تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد المالي والإداري.

المصادر Reference

1. أمنصوران، س2006الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الرشيد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي جامعة الجزائر
2. البابلي، ن2018الحكم الرشيد الأبعاد والمعايير والمتطلبات المعهد المصري https://www.eipss.eg.org
3. بوشعالة، م. (2021). أثر تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990–2019) [رسالة ماجستير]. جامعة العربي بن مهيدي.
4. جبار، ع. ج. (2018). تحليل تجارة العراق الخارجية (غير النفطية) مع دول الجوار للمدة (2003–2015). مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، .(37)
5. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي، د.ت إحصائيات التجارة الخارجية للسنوات(2020–2003)
6. حسام، ع. د.، بو خضير، أ.، الهزايمة، أ.، وصوفان، ع. (2020). اقتصاديات التجارة الخارجية (ط. 1). دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
7. خالد، ج. م. (بدون تاريخ). أساسيات الاقتصاد الدولي. الأكاديميون للنشر والتوزيع.
8. الخالدي، م. ع. (2019). اقتصاديات التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي. دار الفكر العربي.
9. السريتي، س. م. أ.، والخضراوي، أ. ف. خ. (2017). الاقتصاد الدولي (ط. 1). دار فاروس العلمية.
10. سلطان، ك. م. (2020). الإصلاح الاقتصادي والحوكمة في الدول النامية. المركز العربي للأبحاث.
11. سلمان، ب. ح(2016)سياسات التجارة الخارجية للعراق بعد2003وآفاقها المستقبلية في ضوء تجارب مختارة [أطروحة دكتوراه]. الجامعة المستنصرية.
12. شبيب،ع(2021) سمات الاقتصاد العراقي الراهن. موقع الحوار المتمدنhttps://www.ahewar.org .
13. العنزي، م. م. (2021). السياسات التجارية وآثارها على الاقتصاد الوطني. دار النهضة العربية.
14. القريشي، ع. ح. (2018). الحوكمة الرشيدة والتنمية الاقتصادية. دار الجامعة الجديدة.
15. قميني، و. (2015). الحكم الرشيد ومساهمته في ترشيد الإنفاق العام: دراسة حالة الجزائر (2008–2014) [رسالة ماجستير]. جامعة أم البواقي.
16. كياس، أ. (2022). العلاقة التشابكية بين سعر الصرف وتقلبات الميزان التجاري (حالة اقتصادات الدول الناشئة). مجلة معهد العلوم الاقتصادية، (1)، 25.

17. مفهوم الرشد الاقتصادي. (بدون تاريخ). اقتصاد العرب https://www.economicarab.com .
18. الميزان التجاري وكيف يؤثر في النشاط الاقتصادي. (بدون تاريخ) https://www.arabictrader.com .
19. هيئة مكافحة الفساد(2020). كتاب مكافحة الفساد: تحديات وحلول (ط. 1) https://www.pacc.ps .
20. يخلف، ع. س. (2010). الرشادة في زمن العولمة. مجلة العلوم الإنسانية، .(33)
21. الرشادة الاقتصادية لسلوك المستهلك الجزائري في ظل جائحة كوفيد-19: دراسة ميدانية في مدينة باتنة (د.ت)مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي.